الأمم المتحدة

TD/B/C.I/MEM.4/24

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

Distr.: General
13 October 2020
Arabic
Original: English

مجلس التجارة والتنمية
لجنة التجارة والتنمية
اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن التجارة والخدمات والتنمية
الدورة الثامنة
جنيف، 23 و24 أيلول/سبتمبر 2020

تقرير اجتماع الخبراء المتعدد السنوات المعني بالتجارة والخدمات والتنمية عن دورته الثامنة

المعقودة في قصر الأمم، جنيف، يومي 23 و24 أيلول/سبتمبر 2020

GE.20-13484(A)
2013484

الرجاء إعادة الاستعمال

المحتويات

الصفحة

مقدمة 3

أولاً – موجز الرئيس 3

ثانياً – المسائل التنظيمية 9

المرفق

الحضور 11

مقدمة

1- عُقدت الدورة الثامنة لاجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن التجارة والخدمات والتنمية يومي 23 و24 أيلول/سبتمبر 2020 في قصر الأمم في جنيف، سويسرا، وسارت أعمال الدورة من خلال الحضور الفعلي والمشاركة عن بعد.

أولاً- موجز الرئيس

ألف- الجلسة العامة الافتتاحية

2- أدلت نائبة الأمين العام للأونكتاد ببيان استهلالي شددت فيه على الأزمة الصحية والاقتصادية غير المسبوقة التي يواجهها العالم نتيجة جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). وأكدت أن الأزمة أثرت بشكل خاص في بعض الخدمات، مثل السياحة وصناعة الطيران. وقد أظهرت دراسة أجراها الأونكتاد مؤخراً أن أثر الجائحة على السياحة سيكلف الاقتصاد العالمي ما لا يقل عن 1,2 تريليون دولار، أو 1,5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي. ونظراً لأن قطاع الخدمات يستخدم نسبة عالية نسبياً من النساء، فإن الأزمة كان لها وقع شديد على المرأة، الأمر الذي يتطلب اعتماد سياسات تراعي نوع الجنس. وفي الوقت نفسه، شددت نائبة الأمين العام على أن الخدمات ستؤدي دوراً رئيسياً في تعزيز قدرة الاقتصاد على الصمود والانتعاش في فترة ما بعد الجائحة. وتوفر الخدمات، بما لها من صلات بجميع القطاعات الاقتصادية، مدخلات كبيرة ويمكن أن تكون أداة للمساعدة في تحويل الاقتصادات وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وقد تأكدت خلال الجائحة أهمية بعض الخدمات، مثل خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لأنها سمحت بالتحول الرقمي في جميع القطاعات، بما فيها القطاعات الخدمية الأكثر تضرراً من الجائحة. ومن أجل تعزيز دور الخدمات كعامل تمكين في الاقتصاد، أشارت نائبة الأمين العام إلى ضرورة وضع مجموعة من السياسات الشاملة والمتسقة التي تراعي خصوصية الوضع لمساعدة البلدان النامية على مواجهة تحديات التنمية المستدامة في سياق ما بعد الجائحة وتحقيق التحول الهيكلي. وكررت التأكيد على أهمية المناقشات المتعددة الأطراف والتعاون الدولي، بما في ذلك الحوارات فيما بين بلدان الجنوب، للمساعدة في المفاوضات الدولية بشأن التجارة في الخدمات. واختتمت كلمتها بتناول مدى أهمية الدورة الثامنة لاجتماع الخبراء المتعدد السنوات في إعطاء توجيه قيّم للأونكتاد والدول الأعضاء بشأن العمل المقبل للمنظمة في الفترة التي تسبق الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد الخامس عشر) في عام 2021.

3- وقدمت مديرة شعبة التجارة الدولية والسلع الأساسية مذكرة المعلومات الأساسية التي أعدتها الأمانة (TD/B/C.I/MEM.4/23). وشددت على أن الخدمات لها دور هام تؤديه في بلوغ العديد من أهداف التنمية المستدامة وتحقيق الانتعاش الاجتماعي والاقتصادي بعد الجائحة. وأشارت إلى ضرورة اعتماد استراتيجية نمو متوازنة، مستشهدةً في ذلك بالدور الهام للخدمات في النظم الحديثة للاستغلال الزراعي والتصنيع. وبالإضافة إلى ذلك، لاحظت المديرة أن الفوائد المحتملة للخدمات لا تتحقق بشكل تلقائي وأنها تتطلب أطرا تنظيمية ومؤسسية سليمة لتعزيز القدرات في قطاع الخدمات وأنظمة مدروسة للتقليل إلى أدنى حد من الآثار على التجارة مع الحرص على تحقيق الأهداف المرجوة من السياسات. وفي ختام كلمتها، سلطت الضوء على الحاجة إلى الأخذ بنهج متسق ومنسق إزاء صنع السياسات

والتنظيم وتحرير التجارة على الصعيد المحلي من أجل الاستفادة من أي اتفاق متعدد الأطراف يمكن أن يُتوصّل إليه مستقبلاً بشأن التجارة في الخدمات.

باء- النهوض بالخدمات، بما في ذلك خدمات البنى التحتية، من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة

(البند 3 من جدول الأعمال)

الخدمات، والقدرة على الصمود في وجه الصدمات الاقتصادية، والانتعاش الاقتصادي

4- يدل النصيب الكبير للخدمات في الاقتصاد والقيمة المضافة للتجارة، وما لهذا القطاع من روابط قادرة على إحداث تغيير في الهياكل وتنويع في الأنشطة، على أن الخدمات تؤثر على قدرة الاقتصاد والتجارة على الصمود، وينبغي أن تحظى بالعناية اللازمة في مزيج السياسات التي يُتوخى اعتمادها من أجل تحقيق الانتعاش الاقتصادي بعد الجائحة. وتناولت الجلسة غير الرسمية الأولى الكيفية التي يمكن بها للخدمات أن تسهم في تحقيق الانتعاش، والتحديات الخاصة التي تواجهها البلدان النامية وأقل البلدان نمواً في للاستفادة من الإمكانات التي تتيحها الخدمات.

5- وقدم أحد أعضاء فريق النقاش تفاصيل عن الخطوات التي اتخذتها حكومة البرازيل لتحديد الحواجز التي تعترض تجارة الخدمات في قطاعات محددة، بما في ذلك إجراء مناقشات تقنية مع الكيانات المسؤولة عن تنظيم القطاعات التي يمكن أن يساعد فيها تخفيض مستوى التدابير التقييدية على زيادة القدرة التنافسية العامة للاقتصاد الوطني، مثل الخدمات المصرفية والنقل البحري والخدمات المهنية والبريدية. وعرض تجربة تحرير قطاع النقل الجوي في البرازيل الذي أصبح يخلو من أي قيود على رأس المال الأجنبي اعتباراً من حزيران/يونيه 2019. وأخيراً، أشار إلى أن الخدمات المندمجة تتسم بأهمية متزايدة وتستحق عناية خاصة بوصفها أداة للتدرج على سلم التنمية الاقتصادية والانتعاش التجاري والاقتصادي في سياق ما بعد الجائحة.

6- وحددت عضوة أخرى في فريق النقاش بعض الفرص التي تتيحها الجائحة لإعادة تشكيل التجارة في أفريقيا، مثل التعجيل برقمنة سلاسل التوريد والتوسع السريع في منصات التجارة الإلكترونية. وأشارت إلى أن منصات إلكترونية مثل Rapidos في السنغال سجلت زيادة بنسبة 90 في المائة في عمليات التوصيل إلى المنزل. ومن شأن منصة التجارة الإلكترونية لأفريقيا المقرر إحداثها مستقبلاً أن توفر حيزاً إضافياً للتجارة في السلع والخدمات في جميع أنحاء القارة. ومن أجل ضمان الرقمنة الشاملة للتجارة، شددت العضوة على الحاجة إلى اعتماد سياسات ولوائح تنظيمية سليمة، بما في ذلك في مجالي الضريبة والمنافسة؛ وتحسين التشريعات؛ وتحسين قدرة السلطات الحكومية على الإنفاذ؛ والنهوض بالابتكار والإبداع؛ ووضع إطار سليم لحماية المستهلك. وأشارت أيضاً إلى الأهمية البالغة التي يتسم بها التعاون والتنسيق على الصعيد الإقليمي في مجال التنظيم. ويمكن أن يسهم تنفيذ بروتوكول الخدمات الوارد في اتفاق منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية في التغلب على التحديات المتصلة بالجائحة وتعزيز التجارة في الخدمات، بما في ذلك الخدمات المتصلة بالصحة مثل التشخيص عن بعد والمشورة الطبية، واستخدام الطائرات بدون طيار لتقديم الأدوية الحيوية في المناطق التي قد تتعطل فيها نظم النقل البري، وتتبّع العدوى، ورصد الانتعاش، وإنشاء سلاسل توريد رقمية لشركات المستحضرات الصيدلانية وموزعي الأدوية. وأفادت بأن استراتيجية التحول الرقمي لأفريقيا التي اعتمدها الاتحاد الأفريقي في شباط/فبراير 2020 حددت نهجاً لوضع معايير قارية وإنشاء إطار للتعاون القاري في مجال التحول

الرقمي، وأكدت أهمية الخدمات بالنسبة لعمليات التصنيع والحاجة إلى المواءمة بين أطر التفاوض بشأن الخدمات وأطر التعاون التنظيمي.

7- وعرض عضو آخر في حلقة النقاش تجربة جمهورية كوريا في التصدي للجائحة، حيث استهدفت الحكومة تخفيض العقبات المتصلة بالأعمال التجارية من خلال دعم التسويق على الإنترنت، ورقمنة الخدمات العامة والتجارية، واستئجار رحلات جوية للمسافرين من رواد ورائدات الأعمال، ونشر طائرات الشحن لتصدير السلع، وتنفيذ اتفاق جديد للرقمنة على نطاق القطاع الصناعي. وأشار العضو إلى النسق السريع لعملية الرقمنة وزيادة فرص الأعمال التجارية في القطاعات الخدمية مثل التجارة الإلكترونية، واللوجستيات، والرعاية الصحية، والتعليم، والتكنولوجيا المالية، والألعاب الإلكترونية. وفي هذا السياق، شدد العضو على أهمية حماية الشركات الناشئة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وذلك بوسائل منها حماية حقوق الملكية الفكرية وتعزيز فرص السوق لهذه المؤسسات. ويمكن اتخاذ عدة تدابير في مجال السياسات العامة لتعزيز قدرة الاقتصاد على الصمود، ومن بين هذه التدابير رعاية الشركات الناشئة المبتكرة، وتيسير التحول الرقمي للأعمال التجارية والمنظمات العامة، ودعم الشركات الناشئة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم بربطها بالأسواق الدولية من خلال المنصات الإلكترونية. وفي الختام، أكد العضو أن التعاون الدولي يتسم بأهمية بالغة لإزالة الحواجز التجارية، من خلال وضع قواعد التجارة الإلكترونية وترشيد إجراءات التخليص الجمركي وتبسيطها.

8- وأكد عضو آخر في حلقة النقاش أن الخدمات التقليدية مثل السياحة وخدمات النقل آخذة في التقلص نتيجة الجائحة بينما تزدهر عدة خدمات حديثة. فقد استفادت الخدمات التي تعتمد على تكنولوجيا المعلومات من عدة اتجاهات طويلة الأجل تسارعت بفعل الجائحة، وتتصل بالتحول الرقمي الذي تقوده هذه الخدمات. ولكن قليلة هي البلدان النامية التي تنشط فيها شركات تؤثر في هذه الاتجاهات. وأفاد العضو بأن التحديات التي تواجه أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، مثل الوصول المحدود إلى الإنترنت ذات النطاق العريض في المناطق الريفية والطابع المزدوج للاقتصادات (في ظل وجود عدد قليل من الشركات الكبيرة التي تعتمد على كثافة تكنولوجيا المعلومات في جميع القطاعات وأغلبية من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم التي نادراً ما تستخدم الأدوات الرقمية) تجعل من الصعب تحقيق التحول الرقمي في الأجل القصير. وثمة حاجة إلى تحسين فهم كل من القطاعين العام والخاص للدور الاستراتيجي للخدمات في إطار سلاسل القيمة العالمية، بما في ذلك مساهمة الخدمات التي تعتمد على تكنولوجيا المعلومات في القدرة التنافسية لجميع القطاعات. ولاحظ أنه يمكن مناقشة هذه المسائل بمزيد من التفصيل في المنتدى العالمي القادم للخدمات، المقرر عقده في سياق الأونكتاد الخامس عشر، والذي سينظم بالاشتراك مع شبكة أمريكا اللاتينية للبحوث في مجال الخدمات.

9- وفي المناقشة التي تلت ذلك، أكد أحد المندوبين أن البلدان النامية تستطيع تنويع اقتصاداتها من خلال الخدمات، وذلك في إطار البرامج التي تنفذها لتحقيق الانتعاش في فترة ما بعد الجائحة، مشيراً إلى الدور الرئيسي الذي تؤديه الخدمات في اقتصاد باكستان، حيث تمثل 54 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي الوطني وثلث العمالة. وأثنى على الأونكتاد لتدارسه قضايا شاملة لعدة قطاعات خلال دورات اجتماع الخبراء المتعدد السنوات، ولما يجريه من استعراضات لسياسات الخدمات، وشجع الأونكتاد على مواصلة تقديم هذه المساعدة إلى البلدان النامية. ولاحظ مشارك من المجتمع الأكاديمي أن الخدمات توفر مدخلات أساسية للتنمية الزراعية ومن ثم للأمن الغذائي في أثناء الجائحة، ولفت الانتباه في هذا الصدد إلى المسائل التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في قطاع الفواكه

والخضروات الطازجة، من قبيل انعدام فرص الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات ومرافق التخزين البارد، الأمر الذي قد يحد من قدرتها على إيجاد أسواق جديدة وحفظ السلع التي تسوّقها. وقدم أحد المشاركين من قطاع الصناعة تفاصيل عن المشاكل التي يواجهها قطاع تصدير الأغذية ومنتجات البستنة في كينيا، واستفسر عما إذا كان بإمكان البلدان المتقدمة أن تخفض القيود الناجمة عن المعايير الصحية ومعايير الصحة النباتية لمساعدة البلدان النامية على معالجة التراجع المرتبط بهذه الجائحة. وقدم مشارك آخر من المجتمع الأكاديمي أمثلة على بعض الجهود الجارية في بعض المناطق، مثل الاتحاد الأوروبي، لخفض الشروط الجمركية، وأبرز كيف أن تغيير المعايير الصحية ومعايير الصحة النباتية أصعب من تغيير الإجراءات.

الرقمنة التي تعتمد على الخدمات: الإمكانيات والتحديات المرتبطة بالتنمية

10- ساهم قطاع الخدمات، ولا سيما خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، في تعزيز الرقمنة، التي شكلت بدورها أداة أساسية لتحسين القدرة على التوريد وزيادة القدرة التنافسية للاقتصاد، بما في ذلك في قطاعات خدمية عدة. وأبرزت الجائحة الآثار المتباينة عبر مختلف الخدمات؛ فبينما أدت التجارة في الخدمات التي تعتمد على تكنولوجيا المعلومات، مثل الخدمات المالية، أداءً جيداً، تعطل النشاط في قطاعات الخدمات الشخصية بدرجة كبيرة. وخلال الجلسة غير الرسمية الثانية، تبادل أعضاء الفريق وجهات نظرهم بشأن الأطر التنظيمية والمؤسسية الملائمة التي قد تمكّن البلدان النامية من الاستفادة إلى أقصى حد من خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتقاسموا خبراتهم في هذا المضمار. وناقشوا أيضاً دور التعاون الدولي في هذا السياق.

11- وأبرز عضو في فريق النقاش عائد الإنتاجية الذي يمكن أن تجنيه قطاعات كثيرة. وقد سجلت القطاعات التي يرتفع فيها مستوى الرقمنة أعلى معدلات النمو في الإنتاجية، وشملت القطاعات التي سارت فيها الرقمنة بوتيرة أسرع تلك التي ترتبط ارتباطاً مباشراً بالمستهلك، والتي تتسم بسرعة دوران رأس المال، والقطاعات التي تكون موجهة إلى السوق العالمية أكثر مما هي موجهة إلى السوق المحلية. ويُعد قطاع وسائط الإعلام والقطاع المالي من بين القطاعات الأكثر تقدماً في مجال الرقمنة، في حين يُعد قطاع المستحضرات الصيدلانية والأنشطة الفرعية المتصلة بالتصنيع بين القطاعات المتخلفة عن الركب. وشدد العضو على أن التحديات المتعلقة بالرقمنة تشمل قدرة الأعمال التجارية على التكيف، والشمول، والاستدامة، والبنى التحتية المتطورة لتكنولوجيا المعلومات، والمنظورات التي يكون محورها الإنسان، والإدارة الشاملة لدورة الحياة. ولاحظ أن مسألة رقمنة التجارة لم تعالج بعد معالجة كافية في إطار منظمة التجارة العالمية، بينما يجري إدراج القواعد التجارية ذات الصلة بصورة تدريجية وجزئية في الأطر الثنائية أو الإقليمية.

12- وبيّنت عضوة أخرى بالتفصيل كيف أن الرقمنة يمكن أن تشكل أداة لتحقيق الانتعاش الاقتصادي. فالخدمات التي تعتمد على تكنولوجيا المعلومات مدمجة في السلع والخدمات الأخرى، ومن ثم يمكن أن تسهم في نمو القطاعات الأخرى التي تؤثر في الاقتصاد برمته، مثل الرعاية الصحية والنقل والمالية والصناعة التحويلية. وأشارت إلى ارتفاع نسبة الشباب غير المشمولين في العمالة أو التعليم أو التدريب في البلدان النامية، حيث تبلغ هذه النسبة نحو 45 في المائة، معتبرةً أن هؤلاء الشباب يمثلون مورداً لا يُنتفع به انتفاعاً كاملاً ويمكن أن يدفع الخدمات التي تعتمد على تكنولوجيا المعلومات إذا ما وضعت الاستراتيجيات المناسبة. وأبرزت كيف أن السياسات التي تدعم رقمنة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم يمكن أن تؤدي إلى انتعاش الاقتصادات النامية، لأن المؤسسات من هذا الصنف التي تنشط في القطاع الرسمي تساهم بنسبة 40 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وأشارت إلى أن الرقمنة

الشاملة التي تحقق الانتعاش الاقتصادي تقوم على ثلاثة أركان، هي إعداد الشباب لدعم الرقمنة والخدمات القائمة على تكنولوجيا المعلومات؛ ومساعدة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم على رقمنة عملياتها؛ وزيادة فرص الوصول إلى الإنترنت. وضربت أمثلة من اقتصادات في آسيا الوسطى والشرق الأوسط كانت قد استهدفت النهوض بالرقمنة في القطاع الخاص وزيادة فرص الوصول إلى الإنترنت بتكلفة ميسورة. وتحقيقاً لذلك، اعتمدت تلك الاقتصادات على التعاون مع البلدان الأخرى، والمبادرات الرقمية مثل مجمعات التكنولوجيا المتطورة والأسواق الإلكترونية، والسياسات الحكومية.

13- وشددت عضوة أخرى على أهمية الأطر المؤسسية والتنظيمية؛ والاتساق بين السياسات المحلية والسياسات التجارية؛ والتعاون بين الوكالات وأشارت إلى ضرورة إجراء تقييمات لأثر اللوائح التنظيمية على النحو الموصى به في مذكرة المعلومات الأساسية التي أعدتها أمانة الأونكتاد، وشددت على أن احتكارات الاتصالات الإلكترونية في بعض البلدان يمكن أن تؤدي إلى تشويه الأسعار، مثلاً في استئجار خطوط الاتصالات السلكية واللاسلكية. وفي ختام عرضها، سلطت الضوء على أهمية المرفق المتعلق بالاتصالات السلكية واللاسلكية بالاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات وعلى فوائد الاستثمار والمنافسة النزيهة.

14- وركز مشارك آخر على آثار الرقمنة على الخدمات المالية. وأفاد بأن خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يمكنها أن تساعد سياسات تعميم الخدمات المالية على تهيئة بيئة مواتية للحصول بتكلفة معقولة على خدمات مالية تستخدم التكنولوجيا المبتكرة المناسبة استخداما كاملا. ومع ذلك، يجب النظر في التحديات التي تطرحها الخدمات المالية الرقمية، وتعزيز تعميم الخدمات المالية والاستقرار المالي والسلامة المالية بشكل متسق، مع الحرص في نفس الوقت على حماية المستهلك. وفي الختام، أشار إلى أن الخدمات المالية الرقمية تستلزم أطراً تنظيمية متناسبة تحقق الأهداف المشروعة التي تنشدها السياسات مع زيادة الفرص الاقتصادية إلى أقصى حد.

15- وفي المناقشة التي تلت ذلك، أبرز أحد المندوبين أهمية القيمة المضافة للخدمات في صادرات الأغذية الزراعية، أي إنتاج المنتجات الغذائية والمشروبات وتجهيزها وحفظها، وأكد أن القيمة المضافة للخدمات تمثل ما يقرب من نصف الصادرات العالمية من الأغذية الزراعية. وتوفر الخدمات مدخلات هامة في التصنيع والخدمات وسلاسل القيمة الغذائية الزراعية، ومن ثم فهي تشكل أدوات هامة للتحسين. وشدد على أن وجود مقدمي الخدمات في المنطقة التي تورّد فيها تلك الخدمات غالباً ما يكون أمراً ضرورياً، وأن الأسلوب 3، وفقاً لبيانات منظمة التجارة العالمية، هو الأسلوب السائد للتجارة في الخدمات على الصعيد العالمي. ولهذا السبب، شدد على أن المؤسسات الجيدة تشكل عنصراً هاماً يحدد القرارات التي تتخذها المؤسسات فيما يتعلق بالاستثمار.

دور الأونكتاد في الاستفادة من الخدمات للمساعدة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

16- أكدت جائحة كوفيد-19 أهمية الاعتماد على الخدمات من أجل تحقيق التحول الهيكلي، نظراً لما تتيحه من إمكانية لتعزيز القدرة على التوريد، وتنويع وتحسين الإنتاج والتجارة، وزيادة القدرة التنافسية. وركزت الجلسة غير الرسمية الثالثة على الكيفية التي يمكن بها للأونكتاد أن يكثف مساعدته للبلدان النامية وأقل البلدان نمواً في جهودها الرامية إلى الاستفادة من التجارة في الخدمات لتحقيق التحول الهيكلي وبلوغ أهداف التنمية المستدامة.

17- وشجعت عضوة في فريق النقاش الأونكتاد على مواصلة دعمه لأنغولا حتى تتخرج من فئة أقل البلدان نمواً، بما في ذلك مساعدتها على الحد من التدفقات المالية غير المشروعة والديون. وتحتاج أنغولا إلى المساعدة من أجل تحقيق جملة من الأهداف بينها تعزيز التحول الهيكلي الذي يفضي إلى

استخدام الموارد الطبيعية استخداماً كفؤاً ويحقق النمو المستدام؛ وتحديد خيارات السياسات العامة لتعزيز تعبئة الموارد المحلية والدولية؛ وتعزيز الروابط بين التجارة والحد من الفقر، والتصنيع، والخدمات ذات القيمة المضافة، بما في ذلك من خلال الارتقاء التكنولوجي والابتكار؛ ومعالجة مسألة الإدماج الاجتماعي.

18- وقال عضو آخر إن التجارة في الخدمات أصبحت تحتل مكانة بارزة في استراتيجية التنمية الاقتصادية للمغرب خلال العقدين الماضيين، وذلك مثلما هو الحال في العديد من البلدان النامية الأخرى التي شرعت في عملية التنويع الاقتصادي. وقدم معلومات مستكملة عن استعراض سياسات الخدمات الذي أجراه الأونكتاد منذ كانون الأول/ديسمبر 2019، بالاشتراك مع المكتب الإقليمي للدول العربية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وسلط الضوء على أن المغرب كان أول دولة عربية تتطوع لإجراء هذا الاستعراض بعد الاستعراضات الـ 11 التي أجراها الأونكتاد في عدة بلدان نامية منذ عام 2010. وأعرب عن امتنانه للأونكتاد ولبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لدعمهما لهذه العملية، وأشار إلى أن منهجية العمل في الاستعراض ساعدت المغرب على إجراء استعراض منهجي للبيئات الاقتصادية والتنظيمية والمؤسسية والتجارية لثلاثة قطاعات خدمية رئيسية. ويمكن أن يساعد الاستعراض واضعي السياسات في المغرب على تحسين الأطر المؤسسية وتحديد خيارات السياسات التجارية للنهوض بالأهداف الإنمائية الوطنية، بما في ذلك ما يتعلق منها بأهداف التنمية المستدامة. وقال في ختام كلمته إن الاستعراض جاء في منعطف حاسم بسبب أثر الجائحة على الاقتصاد الوطني، وأعرب عن أمله في أن تشمل المرحلة الثانية من الاستعراض مراجعة السياسات المتبعة في قطاعات الخدمات الرئيسية الأخرى.

19- ولفتت عضوة في فريق النقاش الانتباه إلى الدور الهام الذي تؤديه الخدمات في تحقيق العديد من أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك ما يتعلق بالنمو الاقتصادي والعمالة من خلال زيادة الإنتاجية، وتعزيز قدرة الاقتصادات على الصمود من خلال التنويع. واقترحت أن يقوم الأونكتاد بدور رائد في تحليل وتشجيع خدمات البنى التحتية الجيدة النوعية في قطاعات مثل الاتصالات السلكية واللاسلكية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والنقل والخدمات المالية، فضلاً عن الأطر التنظيمية والمؤسسية ذات الصلة، مثلاً بإصدار منشور منتظم يخصَّص للخدمات، بحيث يتسنى للبلدان النامية اتباع الاتجاهات الحديثة والاستجابة لها من خلال اعتماد الأنظمة أو السياسات المناسبة. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن للأونكتاد أن يؤدي دوراً رائداً في تقديم المساعدة التقنية إلى البلدان النامية في استجاباتها للاتجاهات والأشكال المتغيرة للتجارة في الخدمات، ولا سيما من خلال إجراء استعراضات للسياسات المتعلقة بالخدمات. ففي مجال التكنولوجيا والرقمنة، على سبيل المثال، ظهرت أشكال جديدة من الخدمات، وتحتاج البلدان النامية إلى تحديث أطرها التنظيمية والسياساتية لدعم هذه المجالات الجديدة التي تمكّن من خلق فرص العمل وتحقيق التنويع الاقتصادي. وتطرقت في ختام كلمتها إلى مسألة بناء توافق الآراء، واقترحت أن تتناول اجتماعات الخبراء المتعددة السنوات المواضيع الراهنة والمهمة، بما في ذلك أثر الخدمات في عصر التحول الرقمي.

20- وتناول عضو آخر في فريق النقاش الاختلافات القائمة مشيراً إلى أن الخدمات التي توفرها الشركات في البلدان النامية هي في معظم الحالات موجهة إلى المستهلك وعادةً ما تكون ذات نوعية متدنية وتكنولوجيا بسيطة، بينما تنشط الشركات في البلدان المتقدمة النمو بصورة متزايدة في القطاعات الخدمية التي توفر منتجات من الطراز المتوسط والرفيع. وتؤدي الخدمات المتطورة أدواراً رئيسية في سلاسل القيمة العالمية، والخدمات هي العمود الفقري للتصنيع والتعدين والزراعة. ثم إن الخدمات المرتبطة بمجالات من قبيل الذكاء الاصطناعي، والبحث والتطوير، وبراءات الاختراع، والمنصات

الرقمية، والتجارة الإلكترونية، ونظم الدفع، والتسويق، والتوزيع، واللوجستيات المتطورة، والأعمال المصرفية وغيرها، يمكن أن تؤدي دوراً متزايد الأهمية في إحداث فرص عمل جيدة وخلق الثروة وتحقيق الرخاء، ولكن معظمها تنتجه اقتصادات البلدان المتقدمة النمو. واتفق العضو مع سائر الأعضاء المشاركين في حلقة النقاش على أن خدمات عديدة تتيح فرصاً هامة لدخل النساء والشباب، وشدد على أن الأونكتاد ينبغي أن يساعد في مناقشة قضايا من قبيل البحث والتطوير والابتكار؛ وسياسات الإنتاج والوصول إلى التكنولوجيات والأسواق؛ ودعم الشركات الناشئة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، والعمل على تدويل هذه المؤسسات؛ وتدريب القوة العاملة وسُبل الحصول على التمويل؛ وسياسات التجارة والاستثمار. وينبغي بوجه خاص إيلاء الاهتمام لمساعدة البلدان النامية على المشاركة في اقتصاد وتجارة الخدمات والاستفادة من إمكاناتها لإحداث تحول هيكلي وتحقيق النمو الاقتصادي والنهوض بالعمالة على نحو مطرد ومستدام.

21- وفي المناقشة التي تلت ذلك، تساءل أحد المشاركين عن الكيفية التي يمكن بها الجمع بين الاستدامة والنمو الاقتصادي المطرد، وشجع الأونكتاد على مواصلة القيام بدور في مساعدة البلدان النامية على الاستفادة من الخدمات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وفي هذا الصدد، شجع أحد الأعضاء في حلقة النقاش البلدان على النهوض بالابتكار والسعي إلى التحول من بلد مستهلك إلى بلد منتج للخدمات، مشيراً إلى ضرورة أن تولي السياسات اهتماماً خاصاً بالخدمات ذات القيمة المضافة التي تفيد الإنتاج وتحسن القدرة التنافسية عموماً.

ثانياً- المسائل التنظيمية

ألف- انتخاب أعضاء المكتب

(البند 1 من جدول الأعمال)

22- قرر اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن التجارة والخدمات والتنمية، أن ينتخب أعضاء مكتبه باتباع إجراء صامت وفقاً لأحكام مقرر الجمعية العامة 544/74 المؤرخ 27 آذار/مارس 2020. ونظراً لعدم ورود أي اعتراض بحلول يوم 21 أيلول/سبتمبر 2020، انتخب اجتماع الخبراء المتعدد السنوات السيد ألفريدو سويسكوم (بنما) رئيساً له، والسيدة نيكولا هيوز (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية) نائبةً للرئيس - مقررةً.

باء- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

(البند 2 من جدول الأعمال)

23- قرر اجتماع الخبراء المتعدد السنوات إقرار جدول الأعمال المؤقت للدورة (TD/B/C.I/MEM.4/22)، باتباع إجراء صامت وفقاً لأحكام مقرر الجمعية العامة 544/74 المؤرخ 27 آذار/مارس 2020. ونظراً لعدم ورود أي اعتراض بحلول يوم 21 أيلول/سبتمبر 2020، كان جدول الأعمال كالآتي:

1- انتخاب أعضاء المكتب؛

2- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل؛

3- النهوض بالخدمات، بما في ذلك خدمات البنى التحتية، من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛

4- اعتماد تقرير الاجتماع.

جيم- نتيجة الدورة

24- اتفق اجتماع الخبراء المتعدد السنوات، في جلسته العامة الافتتاحية، المعقودة في 23 أيلول/سبتمبر 2020، على أن يُعدَّ الرئيس موجزاً للمناقشات.

دال- اعتماد تقرير الاجتماع

(البند 4 من جدول الأعمال)

25- قرر اجتماع الخبراء المتعدد السنوات، في جلسته العامة الاختتامية المعقودة في 24 أيلول/سبتمبر 2020، أن يأذن لنائبة الرئيس – المقررة بوضع تقرير الاجتماع في صيغته النهائية بعد اختتام الدورة.

المرفق

الحضور*

1- حضر الدورة ممثلو الدول التالية الأعضاء في الأونكتاد:

الاتحاد الروسي
إثيوبيا
أذربيجان
إسبانيا
إكوادور
ألمانيا
أنغولا
إيران (جمهورية – الإسلامية)
إيطاليا
باراغواي
باكستان
البرازيل
بربادوس
بلجيكا
بنغلاديش
بنما
بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)
تركيا
تشيكيا
توغو
الجبل الأسود
الجمهورية الدومينيكية
الجمهورية العربية السورية
جمهورية الكونغو الديمقراطية
جنوب السودان
جورجيا
دولة فلسطين
زمبابوي
سري لانكا
السنغال
السودان
الصين
غابون
غامبيا
غواتيمالا
غيانا
فانواتو
فرنسا
الفلبين
فنزويلا (جمهورية – البوليفارية)
كازاخستان
كوت ديفوار
كولومبيا
الكونغو
الكويت
لبنان
ليسوتو
مالي
مدغشقر
مصر
المغرب
مقدونيا الشمالية
المكسيك
المملكة العربية السعودية
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية
موريشيوس
ميانمار
نيجيريا
نيكاراغوا
هنغاريا

* تتضمن قائمة الحضور هذه أسماء المشاركين المسجلين. وللاطلاع على قائمة الحضور، انظر TD/B/C.I/MEM.4/INF.8.

2- وكانت المنظمات الحكومية الدولية التالية ممثلة في الدورة:

الاتحاد الأفريقي
أمانة الكومنولث
اللجنة الاقتصادية للمنطقة الأوروبية الآسيوية
الاتحاد الأوروبي
رابطة تكامل أمريكا اللاتينية
منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
منظمة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ
منظمة التعاون الإسلامي
مركز الجنوب
الاتحاد الجمركي للجنوب الأفريقي

3- وكانت أجهزة وهيئات وبرامج الأمم المتحدة التالية مُمثَّلة في الدورة:

مفوّضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

4- وكانت الوكالات المتخصصة والمنظمات ذات الصلة التالية ممثلة في الدورة:

الاتحاد الدولي للاتصالات
منظمة التجارة العالمية

5- وكانت المنظمات غير الحكومية التالية ممثلة في الدورة:

الفئة العامة

الشبكة الدولية لتوحيد شهادات التعليم العالي
مرصد أقل البلدان نمواً
المنظمة الكاميرونية للنهوض بالتعاون الاقتصادي الدولي
الهيئة الدولية للخدمات العامة
اتحاد المصارف العربية